

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى | السيد الأمين العام للأمم المتحدة، والساسة أعضاء مجلس الأمن الدولي
م | الصلاحيات الدستورية المتعلقة بتجديد تحويل الأمم المتحدة لقوات الاحتلال

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بناء على قرب إعادة مجلس الأمن الدولي النظر بوجود قوات الاحتلال (المتعددة الجنسيات) قبل نهاية العام الجاري.

وبناء على حاجة مجلس الأمن لرسالة رسمية من الحكومة العراقية تطالب ببقاء قوات الاحتلال قبل تجديد تفويض تلك القوات عاما آخر للبقاء في العراق.

وبناء على المادة 61 أرابعا من الدستور القاضية بإعطاء الحق الحصري للسلطة التشريعية في الحكومة العراقية، ممثلة بمجلس النواب، بالمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بأغلبية الثلثين.

وبناء على تمرير قرار خلال الجلسة 34 من الفصل التشريعي الأول من السنة التشريعية الثانية لمجلس النواب والمنعقدة في الخامس من حزيران | يونيو 2007 القاضي بالعودة إلى مجلس النواب قبل تجديد مهمة قوات الاحتلال. تنص المادة 73 | ثانيا على أن قرارات مجلس النواب تعد "مصادقاً عليها بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمهها"، إلا في حالة اعتراض عليها الرئيس وأرجعوا لمجلس النواب. لم تقم الهيئة الرئاسية بالإعتراض أو برد القرار حتى اليوم، مما يجعل من القرار قانونا ساريا المفعول طبقا للأحكام العراقية.

وبناء على الرسالة التي وجهها أغلبية أعضاء مجلس النواب في الثامن والعشرين من نيسان | أبريل 2007 إلى مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة والمطالبة "بوضع جدول زمني لانسحاب قوات الاحتلال (المتعددة الجنسيات) من العراق الحبيب"، والموضحة للخروقات الدستورية التي تم ارتكابها العام السابق في عدم الرجوع إلى مجلس النواب قبل تجديد تفويض الأمم المتحدة لقوات الاحتلال.

وبناء على عديد استطلاعات الرأي التي قامت بها منظمات دولية ومحالية مستقلة والتي تظهر بأن الأغلبية الساحقة من الشعب العراقي من مختلف المحافظات والطوائف والأديان والأعراق يطالبون برحيل قوات الاحتلال، ويعتقدون بأن الظروف في تدهور بسبب وجود القوات الأجنبية وبأن الأحوال ستتحسن حالما انسحب تلك القوات من العراق.

وبناء على المظاهرات المليونية التي قام بها أبناء شعبنا الصادم في مختلف محافظات العراق مطالبين بجلاء قوات الاحتلال وبجدولة إنساحتها شاملة وكاملة من غير ترك أي قواعد عسكرية دائمة.

نود نحن أعضاء مجلس النواب للدورة الحالية الموقعين أدناه أن نطالب عناية أعضاء مجلس الأمن الدولي بعدم قبول أي رسالة مطالبة بتجديد مهمة القوات متعددة الجنسيات لا تحظى بمصادقة السلطة التشريعية، إذ أنها تعتبر غير دستورية وغير قانونية طبقا للأحكام والقوانين السارية في جمهورية العراق.

كما ونود أن نحيط جنابكم علما بأن نواب الشعب الموقعون على هذه الرسالة يرفضون وبشدة فكرة التجديد غير المشروع لهذا التفويض، ويطالبون بوضع الآيات واضحة تلزم كل القوات الأجنبية بالإنسحاب الكامل من العراق بناء على جدول زمني معلن يتزامن مع خروج العراق من طائلة البند السابع للأمم المتحدة.

التاريخ:

د. صالح الفليح | رئيس مجلس النواب
د. رضا الربيعي | النائب الثاني | رئيس مجلس
د. صالح صيادي | عزب الدعوة
د. باسم سليمان هزاع | نائب رئيس مجلس
النواب | العاشر من آذار | ٢٠١٧
الأستاذ أسامي العاني | عراقي